٢٢

المجلس التأسيسي

دولة الكويت
الأمانة العامة

محضر جلسة ٢٣/ ٦٢
يوم الثلاثاء ١٤ جمادى الأول سنة ١٣٨٢ هـ
الموافق ١٦ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٦٢ م
الساعة الثامنة صباحا

عقد المجلس التأسيسي جلسته العادية العلنية ٢٣/ ٦٢ في قاعة الاجتماعات بمقر المجلس في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء ١٤ جمادى الأول سنة ١٣٨٢ هـ الموافق ١٦ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٦٢ • برئاسة صاحب السعادة رئيس المجلس التأسيسي عبد اللطيف محمد الثنيان الغانم ، وبحضور أصحاب السعادة والسادة الأعضاء المحترمين الآتية أسماؤهم :

أحمد خالد الفوزان	
الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح	وزير المالية والاقتصاد
حمود الزيد الخالد	وزير العدل
خليفة طلال الجري	
الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح	وزير الداخلية
سعود العبد العزيز العبد الرزاق	
سليمان أحمد الحداد	
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح	وزير الارشاد والانباء
الشيخ صباح السالم الصباح	نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية
عبد الرزاق سلطان أمان	
عبد الله نمد اللافي الشمري	
علي ثنيان صالح الأدينة	
الشيخ عبد الله الجابر الصباح	وزير التربية والتعليم
الشيخ مبارك الحمد الصباح	وزير الاوقاف
مبارك عبد العزيز الحساوي	
الشيخ مبارك عبد الله الأحمد الصباح	وزير البريد والبرق والهاتف
الشيخ محمد أحمد الجابر الصباح	وزير الدفاع
محمد رفيع حسين معرفي	
محمد وسمي ناصر السديران	
محمد يوسف النصف	وزير الشؤون الاجتماعية
منصور موسى المزيدي	
نايف حمد جاسم الدبوس	
يوسف خالد المخلد المطيري	

كما حضر الاجتماع السيد الأمين العام للمجلس التأسيسي الأستاذ علي محمد الرضوان والسيد الخبير الدستوري الدكتور عثمان خليل عثمان ورجال السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي ورجال الصحافة والاذاعة والتلفزيون ومصورو الصحف ووكالات الأنباء وبعض السادة المواطنين .

وقام بسكرتارية الجلسة السيد بن عدنان محمد جمعي وسعيد سليمان العدساني .

وقد تغيب عن حضور هذه الجلسة أصحاب السعادة والسادة الأعضاء الآتية أسماؤهم :

الدكتور أحمد الخطيب — نائب الرئيس

الشيخ جابر العلي السالم الصباح — وزير الكهرباء والماء

الشيخ خالد العبد الله السالم الصباح — وزير الجمارك والموانئ

عبد العزيز حمد الصقر — وزير الصحة العامة

يعقوب يوسف الحميضي

وناقش المجلس جدول الأعمال على النحو التالي :

سعادة الرئيس : نفتتح الجلسة بعد استكمال النصاب القانوني ، ثم طلب سعادته من السيد الأمين العام البدء بعرض جدول الأعمال .

السيد الامين العام : البند الأول في جدول أعمال هذه الجلسة هو أقرار محضر الجلسة السابقة .

سعادة الرئيس : هل لأحد اعتراض على المحضر ؟

ولما لم يكن من اعتراض فقد أعلن سعادة الرئيس موافقة المجلس على محضر الجلسة ٢٢/ ٦٢ .

السيد الامين العام : البند الثاني من جدول الأعمال تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية عن بعض التجار في الكويت . والواقع أن هذا ليس بتقرير وانما هو عبارة عن توصية من لجنة الشؤون الاقتصادية معروضه على المجلس.

سعادة الرئيس : من يريد أن يتكلم بالموضوع ؟ السيد سليمان تفضل هل تريد أتتكلم؟

السيد سليمان أحمد الحداد : استمعت اللجنة الى عدة شكاوى من بعض التجار بالنسبة لهذه النقاط المذكورة وبحثت في عدة اجتماعات هذه المواضيع واكتفت بها وهي الآن معروضه على المجلس لتبادل وجهات النظر . فاذا اقتنع المجلس بها يرفع توصية الى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسبا في هذا الشأن .

سعادة الرئيس : (موجها كلامه للسيد الأمين العام) أقراء التقرير .

فتلا سيادة الأمين العام تقرير اللجنة المذكور أعلاه .

السيد خليفة طلال الجوى : في البند الثاني من التقرير الذى يقول بفرض ضريبة على التجار الغير كويتيين فلو فرضنا مثلا أن تاجرا كويتيا شريك لشريك غير كويتي هل الضريبة تفرض على الاثنين معا .

السيد / سليمان أحمد الحداد : في هذا البند اننا لا نطلب الا المساواة في المعاملة بالمثل في البلاد الأخرى فأى تاجر كويتي لا يستطيع أن يعمل بالتجارة في البلاد الأخرى الا بضريبة . فهنا في الكويت نعتقد أن التجار الأجانب يجب ان تفرض عليهم ضريبة واذا كان شريكا لتاجر كويتي فيفرض على التاجر الأجنبي ويسمح للتاجر الكويتي .

السيد / خليفة طلال الجرى : لم يوضح الاخ سليمان وأنا أحب التوضيح أكثر حول قضية التاجر الكويتي عندما يصبح شريكا لتاجر غير كويتي فهل الضريبة تدخل هذا الموضوع . هذا الذى أحب أن أستفسر عنه ؟

السيد / أحمد خالد الفوزان : سيدى الرئيس: بصفتي أحد أعضاء اللجنة وهو موضوع درسناه من عدة نقاط وجميع الاخوان يعرفون ان جميع بلدان العالم كل شيء تكون له حسابات والضريبة هذه لازم تكون على تاجر غير كويتي فعندما تصفى الحسابات الأخيرة للشراكة بين التاجر الكويتي وشريكه الغير كويتي يفرض ضريبة على الاجنبي والكويتي لا تفرض عليه .

سعادة الرئيس : (موجها كلامه للسيد أحمد الفوزان) هل انتهيت؟ دع الكلمة لغيرك .

السيد / أحمد الفوزان : نعم انتهيت .

السيد / يوسف خالد المخلد : أرى أن هذه التوصية التي عرضت من اللجنة هي توصيات مقبولة وموجودة في جميع البلدان نأرجو من المجلس الموقر أن يأخذها بعين الاعتبار .

السيد / خليفة طلال الجرى : الاقتراحات هذه مقبولة ولكن اسئلتي كانت للاستيضاح فقط لا أكثر فاللجنة رأيها واضح وصحيح ولكن فقط أحببت أن أستوضح وخاصة عندما قال الاخ أحمد الفوزان أن هناك تصفية حساب ختامي بين الشركة المؤلفة من التاجر الكويتي وغير الكويتي نأرجو أن يفرض على غير الكويتي أما الكويتي طبعا لا . فهل هذا هو رأى اللجنة ؟

السيد / أحمد خالد الفوزان : هذا رأيي الخاص ولا ألزم أحدا في المجلس بهذا الرأى .

السيد / مبارك عبد العزيز الحساوى : الاخ خليفة يسأل للايضاح وفي الحقيقة ان البند الثاني وهو فرض ضريبة على التجار الغير كويتيين شيء واضح فلا داعي مثلا للاستفسار . أما البند الأول وهو منع وساطات الأجانب ، فوساطات الأجانب فعلا أصبح الكويتي الذى هو مواطن أصيل يفتح مكتبا كبيرا وموظفين وكتبه وغيره ويأتي الوسيط الأجنبي ويأخذ

: باخرة اسمنت أو شي آخر نرأت اللجنة ان هذه الشروط التي وضعتها شيء واجب ومتفق عليه من الجميع وهذه طبعا الحماية التجارية .

سعادة الرئيس : الا ترون من الأفضل احالتها الى اللجنة لتتصل مع وزارة المالية والاقتصاد للتشاور معها لترى حلا أفضل من هذا الحل .

سعادة محمد يوسف النصف : اعتقد من الأفضل ان نأخذ برأي الأخ سليمان الحداد تحال التوصية الى الحكومة وتقرر رأيها في هذه التوصية .

سعادة الرئيس : هل نرجع الى اللجنة ؟

سعادة محمد يوسف النصف : طبعا وبعدين تحال الى الحكومة .

سعادة الرئيس : طبعا هذا اقتراح ،ولكن لا أريد أن يؤخذ به قرار الآن لأنه غير ناضج .

سعادة محمد يوسف النصف: التوصية ترفع الى مجلس الوزراء وبعدها يعطي مجلس الوزراء رأيه ويعود ثانية الى المجلس التأسيسي ليقره أو يرفضه .

سعادة الرئيس : مظبوط والذي أراه أن لا يؤخذ به قرار الآن انما ترفع الى مجلس الوزراء .

السيد يوسف خالد المخلد : أرجو أن لا يصيبنا بهذه القضية ما أصابنا بقضية الايجار ،كما أرجو أن لا تحال الى مجلس الوزراء الا وقد اتخذنا هنا قرارا حاسما من المجلس التأسيسي .

سعادة الرئيس : ليدرسها مع أهل الشأن .

السيد / يوسف خالد المخلد : (مقاطعا سعادة الرئيس) : اللجنة المختصة تدرسها وتأخذ رأيها وتعرضه على المجلس وعندما يوافق المجلس تحال الى مجلس الوزراء لدراستها .

السيد مبارك عبد العزيز الحساوي : هذه التوصية أتت من اللجنة المنبثقة عن هذا المجلس وعلى مجلس الوزراء وهو السلطة التنفيذية أن ترى ما هو مناسبا ونعيدها الى اللجنة .

سعادة الرئيس : لنحيلها الى مجلس الوزراء .

ثم أعلن سعادة الرئيس احالة هذه التوصية الى مجلس الوزراء لابداء الرأي ومراجعة المجلس عليها .

السيد يوسف خالد المخلد : هل يعني هذا ان المجلس وافق عليها ؟

سعادة الرئيس : كلا وانما ننقل رغبة المجلس الى مجلس الوزراء وتنظر من قبله .

السيد يوسف المخلد : ما هو رأي المجلس التأسيسي في هذا الموضوع هلا وافق أم لا ؟

سعادة الرئيس : لا يوجد موافقة لانها تحتاج الى دراسة .

السيد يوسف خالد المخلد : من أين الدراسة ؟

سعادة الرئيس : الدراسة من وزارة المالية والاقتصاد .

السيد يوسف خالد المخلد : ترجع الى اللجنة المختصة للاتفاق مع وزارة المالية والاقتصاد .

سعادة الرئيس : تحال الى مجلس الوزراء الذى بامكانه أن يطلب الاجتماع مع اللجنة المختصة ويدرسها معها لأنه لن يدرسها في غياب اللجنة .

السيد سليمان أحمد الحداد : سيادة الرئيس ، بالنسبة للرد على الزميل يوسف حسب اللائحة الداخلية المجلس يوصي بتوصية لمجلس الوزراء ثم يدرسها مجلس الوزراء ويعيدها الى المجلس التأسيسي وفي تلك الحالة .

سعادة الرئيس : (مقاطعا) طبعا تكون بقانون .

السيد سليمان أحمد الحداد : لا . قبل القانون اذا رأى مجلس الوزراء ان يأخذ بتوصية بتقرير والأمر الأخير في ذلك الوقت للمجلس التأسيسي الأخ يوسف يطلب ان يقر المجلس التأسيسي الآن بقرار بالنسبة لهذا الموضوع . فالمجلس في الوقت الحاضر لا يملك أن يقر أو يفرض هذه التوصية ، انما يرفعها الى مجلس الوزراء وهو صاحب الشأن في هذا الموضوع .

سعادة الرئيس : اقرارها صعب قبل دراستها دراسة واضحة فلنحيلها الى مجلس الوزراء لكي يدرسها .

ثم طلب سعادته من السيد الامين العام عرض البند الثالث من جدول الأعمال والذى ينص على تقرير لجنة المرافق العامة عن دراستها للشكاوى والاقتراحات التي تقدم بها بعض أعضاء المجلس وبعض أهالي القرى .

السيد الامين العام : هذا التقرير مؤجل من الجلسة ١٨/ ٦٢ ووزع سابقا .

سعادة الرئيس : هل تريدون قراءة التقرير ؟ هل لأحد كلمة بخصوصه ؟

السيد يوسف خالد المخلد : هذا التقرير فيه مسائل كثيرة أهمها الكلام عن القرى لأنها سبقت وان تقدمت قبل ثمانية أشهر بعرائض وشكاوى ومن جملتها شكوى مقدمة من قبل قرى المنطقة الرابعة . " العضيلية والفروانية وجليب الشيوخ " وقرى هذه المنطقة وضحت في عرائضهم وشكاويهم انه لا يوجد عندنا تنظيم في قريتي العضيلية وجليب الشيوخ من مدة ست سنوات لم تنظم وقد شكوا أيضا بأن الطرق غير موجودة وشكوا أنها فيها عشش كثيرة وهي ستزال . الشكاوى كثيرة موجودة وعرضت على المجلس وأحب أن أتكلم الآن حول هذا الموضوع .

أولا : وهو قضية التنظيم ، فالتنظيم مثلا يوجد قريتين محرومتين

منه ولا زالتا محرومتين من مدة ست سنوات الى الآن • وترى الكويت كلها نظمت ما عدا هاتين القريتين •

ثانيا : الطرق : لقد طالبنا وطالبنا تكرارا ومع الأسف الشديد لم تحصل هاتين القريتين حتى ولا على طريق واحد مبلط وهذا مع الاسف الشديد اهمال من وزارة الاشغال •

ثالثا : العشة • ان العشة أيها الاخوان لها شأن كبير في الكويت لقد كان سكان هذه العشش عندنا في البلدية في منطقة الخالدية حاليا ونقلتهم الحكومة الى " صيهد المنترة " ومن صيهد منترة الى " عشيرج " بأمر من الحكومة ومنها نقل قسم الى الدوحة وقسم الى السالمية والى مناطق القرى الرابعة والى الأحمدى فأصبح ساكن العشة مثلما قيل " كالكاولي " كل يوم له مكان وهذا في نظرى خطأ عظيم لصاحب العشة هذا مواطن مثلي ومثل أعضاء المجلس فيجب أن ينظر اليه بعين العطف والرحمة يجب ان لا يخلو هذا التقرير من هذه الأشياء • وأطلب ان لا ينقل صاحب العشة الا اذا وضع له حل دائم ومحل ثابت يسكن فيه لأنه مواطن والقانون في فترة الانتقال ساوى بين المواطنين وقال : المواطنين سواسية في الحقوق والواجبات فأين الحق والواجب من صاحب المدينة والحق والواجب من صاحب القرية • ان صاحب القرية لا زال يعيش في مستوى وضيع وصاحب المدينة مثلا " الشامية " ومنطقة " ب " والمناطق الثانية طرق ومدارس ومستشفيات الخ •••• فأطلب من مجلسكم الموقر بصفتي أحد نواب هذه المنطقة ان يتخذ توصية حازمة الى مجلس الوزراء في هذا الموضوع ولا أعتقد أن حضرات الوزراء يتلون عني وطنية في هذا الموضوع لهذا ألفت نظر معالي وزير الاشغال أولا الى قضية تنظيم القريتين لانه ذكر ان القريتين أو ثلاث قرى " الفروانية والعضيلية وجليب الشيوخ " سوف تزال من الوجود وطبعا ستزال معهم " خيطان " هذه الضاحية الجميلة •

أيها الاخوان المواطنون : ان هذه لجريمة نكراء كيف تزال ثلاث قرى عن الوجود وكل سكانها من الكويت وما هي الميزانية الضخمة التي ستبذل لها •

سعادة الرئيس : هذا جوابه عند الحكومة ما عليك •

السيد يوسف المخلد : تفضل جاوب ودعني أتكلم لا تقاطعني • ثانيا بيوت ذوى الدخل المحدود تفضل معالي وزير الاسكان وتدم تقريرا قبل شهرين يحتوى

على أنه يوجد ١٢٠٠ بيت ستبنى هذه السنة وأحب أن أسأل وزير الاسكان هل استلم أرض للبناء هذه البيوت هذه السنة وقد مضت منها تسعة أشهر الآن هل أستلم أرض للبناء ؟ ويا معالي وزير التربية والتعليم أننا في أمس الحاجة للمدارس ولقد وفد علينا جماعة من البدو سكنوا هذه المنطقة والآن يوجد حوالي الفين أو ثلاثة الآف خارج الدراسة نأطلب من مجلسكم الموقر النظر في هذا .

سعادة محمد يوسف النصف : السيد يوسف سأل عن بيوت ذوى الدخل المحدود وقال انه يمكن انجاز ١٢٥٠ بيت في السنة — والحكومة قد قررت انجاز عشرة الآف بيت في مدة ثماني سنوات انما تنفيذ هذا يتطلب وقتا ويتطلب تنظيما من شركات دراسية تنظم المناطق حتى ينفذ هذا المشروع وأعتقد أن هذا يأخذ وقتا وليس معناه ان انجاز ١٢٥٠ بيت في السنة سينفذ في أول سنة وقد يجوز في السنة الاولى ان لا ينفذ سوى ٢٠٠ بيت وفي السنة الثانية ١٥٠٠ وفي الثالثة ١٧٠٠ وبعد بين ٢٠٠٠ بيت وكل سنة يزيد التنفيذ والمطلوب أن ينفذ عشرة الآف بيت في الثمان سنوات واعتقد ان وزارة الاشغال مهتمه في هذا الموضوع ونحن اتصلنا بالبلدية وهي اهتمت . أما موضوع العشش الذى تكلم عنه فاعتقد أن كل الكويتيين الأصليين أو الكويتيين الذين تحضروا كلهم سكنوا البيوت في الفروانية والعضيلية ويملكونها أما الذى يتكلم عنهم في العشش تكلهم بدو من الصحراء وبدو لم يتحضروا الا بعد سنة أو سنتين وبعضهم لحد الآن لم يملك الجنسية . فالطلب من الحكومة أن تقوم لكل هذه المشاريع في سنة واحدة حسب ما طلب الاخ يوسف هذا مستحيل . وان تنظيم القرية في سنة مع الشوارع والمدارس هذا صعب تنفيذه لأن الحكومة عليها واجبات كثيرة مثل الفروانية والعضيلية والمدينة والقرى الثانية كلها علينا واجبات تجاهها ونحن عندنا ٢٠٠٠ بيت يجب أن يقسم على المناطق وفعلا نحن نتعاون مع البلدية على توزيع هذه البيوت وانشاء الله في مدة قصيرة ستنفذ هذه الطلبات أما المنطقة التي نتكلم عنها مثل العضيلية وجليب الشيوخ نحن سألنا وجعلنا لها . انما في رأيي ان يقوم هذا في طريق المطار فهو خطر على البيوت من الطيران الذى لا نعرف قوة الطائرات التي تأتي ، النفاثات يمكن تضر في الساكنين ففي رأيي يجب أن تحول الى جهة أخرى . أما مسألة ازالة القرية في الكويت . فنحن مثلا عائلات

وكنا نسكن في أماكن نشأ فيها آباؤنا وأجدادنا ونحن أيضا . وقد جاءت الحكومة فنظمت المدينة وطبعا ما شردتنا وظننا نحن انفسنا مشردين أولا ، أما الآن فقد أصبحنا سعداء في البيوت الحديثة والتنظيم الحديث واعتقد أن ازالة قرية أو تنظيم قرية ليس بجريمة بل هو خدمة للمواطنين .

سعادة الشيخ صباح السالم : أحب أن أضيف على كلام وزير الشؤون الاجتماعية بأن العشش درست في مجلس الوزراء بأجمعها وطلبنا من وزير الشؤون الاجتماعية ان يدرس الموضوع وان يتعاون مع البلدية . أما كلمة " جريمة نكراء " أو هذه الكلمات ....

سعادة الرئيس : (مقاطعا) لا . هذا سوء تعبير لا يجوز وغير صحيح .

سعادة الشيخ صباح السالم : هذا سوء تعبير غير صحيح والحكومة لا تقبل ان تسمع هذا الكلام واعتقد أن هذا شيء يسيء الى سمعة المجلس والرئيس . وهذه كلمة ثقيلة على السمع .

سعادة الرئيس : نرجو من الاخ غير مرة ....

السيد يوسف خالد المخلد : (مقاطعا) أنا أسحب كلمة " جريمة نكراء " وأعتذر أما في قضايا ثانية سأرد على الزميل .....

سعادة الرئيس : لا اللازم الأول تعتذر عن هذه الكلمة .

السيد يوسف خالد المخلد : أنا أسحب كلمة جريمة وأعتذر أما قضية ما تفضل به أبو يوسف (محمد يوسف النصف) فسأرد عليه اذا سمح الرئيس .

سعادة الرئيس : تفضل

السيد يوسف خالد المخلد : أو تكلم عن العشش وسكانها قائلا ان سكانها ليسوا كويتيين والقانون يقول ان المواطنين سواسية في الحقوق والواجبات فهم مواطنون يحملون الجنسية الكويتية الأولى نفسي ونفسك يا أبو يوسف والغالب من الاخوان أهل الرميثية الموازم لهم مئات السنين في عشيشهم لا زالوا ويمكن حضرات الوزراء يعرفونهم هذه واحدة واعتقد أن المدينة أخذت قسط كاف من العمران فأرجو رجاء حارا أن يلفت نظر المجلس والوزراء الى القرية ، ثانيا ...

سعادة الرئيس : (مقاطعا) يا سيد يوسف والله الوزراء قالوا لك عن كل شيء وأجابوك فدع غيرك يتكلم خاصة وأنه عندنا مواد أخرى وأرجو أن تختصر لأن الاخوان يريدون الكلام في الموضوع .

السيد يوسف خالد المخلد : حاضر ، أحب أن أوجز قضية بيوت ذوى الدخل المحدود الذى

تدم وزير الشؤون الاجتماعية تقريرا الى المجلس يقول أنه سيبني كل سنة ١٢٠٠ أو ١٣٠٠ بيت ، فنظرا لحاجة السكان الماسة لا توقف على قضية تنظيم الرميثية فهناك منطقة شرقي حولي والخالدية وفي جميع مناطق السكن أراضي خالية أرجو أن يتخذ مجلس الوزراء قرارا بذلك .

سعادة الرئيس ، (موجها كلامه للسيد مبارك الحساوى) ، تفضل مبارك .

السيد مبارك عبد العزيز الحساوى ، بصفتي أمين سر اللجنة أحب أن أوضح للمجلس وللعضو يوسف المخلد بأن اللجنة استعانت في آراء المجلس البلدى وطبعا استعانت بذوى الاختصاص واشترك في هذه اللجنة سعادة الرئيس وبحث الشكاوى بصورة عامة لم تفرق بين مدينة وقرية وتوصلت الى توصيات وزعت على الأعضاء في محضر هذه الجلسة ، أما فيما يتعلق في ازالة العشش اللجنة لم تخصص أماكن انما اللجنة وجدت من الأفضل ازالة العشش الموجودة على الطرق الرئيسية كالأحمدى والمطار وجميع الأماكن التي تلفت نظر الزائر وطبعا لم تطلب ازالة هذه العشش . والحكومة سوف تؤمن مكان تلك العشش وهذا شيء معروف والحكومة عندما تأخذ بيت تعطي بدلا عنه . ولا أحد ينكر تعاون الحكومة مع الشعب أما فيما يتعلق ببناء المدارس والطرق اجتمعت اللجنة بوكيل وزارة الاشغال وموجود حاليا في اللجنة عدة محاضر دون فيما ما دار بين أعضاء اللجنة وأعضاء المجلس البلدى حول موضوع المدارس والطرق وعن كل شيء . ومثل ما تفضل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان الشيء لا يأتي طبعا في خلال ٢٤ ساعة أو بمجرد أن تجتمع اللجنة فهذا يحتاج الى جهد والى درس . فاللجنة وجدت أن تهتم الحكومة في الكهرباء والماء والأشياء الضرورية وفعلا الحكومة اهتمت بذلك واعتقد ان بناء المدارس هذا طبعا من سياسة الحكومة ويحتاج الى دراسة أكثر لكل ما دار عن بناء المدارس والمستوصفات وكل شيء سوف ينتهي في خلال مدة قريبة وليس مثلما طالب بها الأخ يوسف لمدة شهر أو شهرين أو ثلاثة وانما قد تكون سنة أو سنتين أو ثلاثة أى حتى نهاية سنة ١٩٦٥ . كذلك تطرقت اللجنة الى مواضيع التليفون وأيضا استلمت اللجنة من وزارة البريد والبرق والهاتف عدة تقارير توضح فيما انها سوف تقوم الوزارة بمد تيار تلفوني من قريب وطبعا اللجنة قصرت هذا الاقتراح . وكان عليها أن توضح الى المجلس المراقيل التي تكون

من البلدية أو يرخص البنايات واذا أحب المجلس تفصيلها أنا مستعد أوضح ما دار بين اللجنة ومدير البلدية وأمين سر المجلس البلدي ورئيس لجنة التنظيم حول هذا الموضوع .

سعادة محمد يوسف النصف : سأل الاخ يوسف عن الأراضي الموجودة في الرميثية لا أدري اذا كان يعتقد ان الأراضي الخالية هذه يبنى عليها بيوت وهذا شيء خطأ . فالرميثية من سنة ونصف للآن اعطيت للشركة السويدية لتنظيمها واعتقد لا يمكن ان تسلم هذه المنطقة كخرائط على الورق قبل مضي سنة ١٩٦٣ فهذا التنظيم يأخذ وقتا طويلا ومن غير الضروري انه اذا وجدنا أرض نبني عليها مباشرة . لازم نعرف انه يريد وقتا كافيا حتى ينفذ هذا المشروع وليس معناه ان المشروع يقرر وينفذ فالحكومة ترصد المالي انما يريد وقت لتنفيذه والتنظيم ليس بالسهولة لأنه ينفذ حالا .

سعادة الرئيس : ننتهي من مناقشة هذا الموضوع .

السيد يوسف خالد المخلد : لي كلمة حول هذا الموضوع .

سعادة الرئيس : لا . انتهت المناقشة .

السيد يوسف خالد المخلد : لي كلمة يا سعادة الرئيس .

سعادة الرئيس : عندنا مواد أخرى .

السيد يوسف خالد المخلد : لي كلمة أحب أن أوضحها .

سعادة الرئيس : لا . لا أنتبت المناقشة .

السيد يوسف خالد المخلد : لي كلمة أحب أن أرد بها على أبو يوسف .

سعادة الرئيس : (موجها كلامه للسيد الأمين العام) يا علي تفضل السادة التي بعددها .

ثم أعلن سعادته احالة التقرير المشار اليه الى مجلس الوزراء لاجراء اللازم .

ثم تلا سيادة الأمين العام البند الرابع من جدول الأعمال والذي ينص على :

" تقرير لجنة اللائحة الداخلية والشكاوى والاقتراحات بشأن شكوى أصحاب العقارات في الكويت " .

السيد نايف حمد جاسم الدبوس : لي ملاحظة على ان تضاف الى يجب تخصيص غرفة للجنة الخاصة التي تنظر في الشكاوى المقدمة لها وبالاضافة الى أن يفتح فرع لها في المنطقة العاشرة لتسهيل معاملات المواطنين

السيد يوسف خالد المخلد : بالنسبة لقضية الايجار اعتقد أن هناك غرفة موجودة في المحكمة

ولكن نظرا لتعدد الشكاوى ومماطلة المستأجرين لا أعتقد انها تفيد فأرى من الواجب أن تكثر الغرف وليس اقتراح غرفة واحدة • فمثلا واحدة في حولي وواحدة في الأحمدي واثنتين في الكويت يا الله نلحق رأس مع السنة •

السيد سليمان أحمد الحداد : هناك نقطة في الموضوع مهمة جدا وهي أولا : تخصيص اجراءات رفع الدعوى وثانيا : سرعة التنفيذ أعتقد ان هذه النقط من النقاط المهمة والتي تسرع في انجاز معاملات الأفراد •

سعادة حمود الزيد الخالد : اعتقد ان الشكوى الحاصلة من قانون الايجارات واقعية ومنطقية وصحيحة لأن قانون الايجارات صدر في ظل النظام القديم الذي يحكم في القانون والعرف وهذا القانون صدر في سنة ١٩٥٤ ورفضته البلدية بمعرفة " وجيه لبن " والآن وزارة العدل لما علمت في الشكوى أو لما صعب عليها تطبيق هذا القانون ربما تتقدم الى مجلس الوزراء لتعديلات لهذا القانون ومن بعد أن تمر هذه التعديلات على مجلس الوزراء وتم تمرر على المجلس الموتر وربما يوافق عليها •

السيد أحمد خالد الفوزان : سعادة الرئيس الشكاوى كثيرة من الايجارات فالاخوان أصحاب الشكوى اتصلوا ببعض الاعضاء وأحبوا أن يكون لهم حل سريع في هذه القضية انما من جهة القانون لهذا كمبدأ يمكن أنا قلت لك عنه ولا أحب أن أتطرق له • أما الحل الأحسن أن ينشأ محكمة خاصة وأن يكون لها مستشارين اثنين كويتيين ولو لم يكن معهما حقوق لأنهما يعرفان حالة البلد وأوضاعها وأن نظروا في الأمور المستعجلة ثانيا : قضايا الايجارات أنا أعرف أحدهم الان له ثماني أو تسعة أشهر قضته مع المستأجر وهذا المستأجر معروف عند وزارة الداخلية وعند وزارة العدل بالاحتيال والى الآن لم يسلم الدكاكين وقد بلغ المبلغ الذي بذمته ثمانية الآف دينار فالأفضل أن نجعل لها حل أما أن يكون مرجعها البلدية واما ان يكون لها قاضي خاص ويكون سريع التنفيذ لأن التنفيذ مايخ جدا فأنا من الأشخاص الذين كان لهم قضية وعندما اردنا تسليمه رفض أخذه فالتنفيذ لا ينفع في المحاكم •

السيد سليمان أحمد الحداد : الحل السريع كما اوصت اللجنة هو انشاء غرفة أو غرف في المحاكم وان يعطى لها صلاحية البت سريعا وثانيا سرعة التنفيذ وثالثا اعادة النظر في قانون الايجارات العامة الحالي •

سعادة الرئيس : (موجها كلامه للسيد مبارك الحساوي) تفضل •

السيد مبارك عبد العزيز الحساوي : الحقيقة ان الغرفة المقترح انشاؤها موجودة الآن في وزارة العدل ولكن الحائل بين قيام هذه الغرفة أو المحكمة وبين القيام بواجبها هو قانون

الايجارات نفسه فالمفروض ان لا يدرس ويترك ، المفروض أن يعدل قانون الايجارات هذا صادر في عام ١٩٥٤ مثلما تفضل وذكر سعادة وزير العدل من قبل " وجيه لبن " وهذا الشخص طبعا وضع هذا القانون على أساس الوضع القديم وليس على أساس تطور الكويت الاقتصادي الحالي . والحقيقة أحب أن أضيف شيئا وهو موضوع من أبسط المواضيع ولكن مثلما نجد ما في أحكام وزارة العدل والذي أرجوه من وزير العدل أن يؤلف لجنة تتبع هذه القضايا القديمة ويدرسها المجلس أو مجلس الوزراء مثلا ويبت في هذه القضية ولكننا نعرف أن ايراد الكويتيين هو الايجار واذا جاء أحد الأجانب ليطردني فهذا صعب أما قضية السكوت عن هذا الشيء غير صحيح والمفروض حله بأسرع وقت ممكن كما أنني ألفت نظر المجلس الى أن الايجارات والمستأجرين مهمة جدا فأنا أعرف شخصا مثل ما تفضل الأخ أحمد الفوزان له أكثر من ٣٥٠ ألف روبية وأعرف واحد ثان له ٥٥ ألف روبية واعتقد أن هذا ليس خطأه من وزارة العدل ابدا انما الخطأ في القانون نفسه فالقانون يجب تعديله وتطبيقه بأسرع وقت ممكن وتلافي هذا الخطأ .

سعادة الرئيس : (موجها كلامه للسيد الأمين العام) علي . تفضل .

السيد نايف جاسم الدبوس : أعتقد أني أحد اعضاء اللجنة التي أثرت ودرست دراسة وافية هذا الموضوع وجدنا أن الايجار والاستئجار يوجد فيه عقود قانونية ولذلك ربطناها بوزارة العدل وأعتقد ان ما تقدم به حالبا وزير العدل صحيح وانما تؤخذ أجراءات سريعة وحسب ما نستطيع يجب تنفيذه بالاستعانة بوزارة الداخلية اذا احتاج الامر لذلك .

سعادة الرئيس : تنتهي المناقشة ونعتبرها توصية تحال الى مجلس الوزراء بصفة الاستعجال .

وقد وافق المجلس على ذلك .

ثم تلا سيادة الأمين العام البند الخامس من جدول الأعمال ونصه :

" تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات المؤسسة في الخارج

السيد الامين العام : هذا القانون كان مؤجلا من جلسة ١٩/ ٦٢ بعد ملاحظة سعادة وزير المالية والاقتصاد .

السيد الرئيس : (موجها كلامه للسيد الامين العام) اقرأ المشروع الأصلي والتعديل المقترح لأننا لم نقرأه في السابق ثم تلا سيادة الامين العام نص مشروع القانون قائلا :

المادة الأولى : بقيت على أصلها .

المادة الثانية : بقيت على أصلها .

المادة الثالثة : تصبح كالآتي :

النص الأصلي	النص المقترح
المادة الثالثة :	المادة الثالثة
لا يصدر الترخيص المنصوص عليه في المادة الاولى الا لبنك في الكويت اذا كانت الأسهم أو السندات مطروحة للأكتتاب العام .	لا يصدر الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى الا لبنك في الكويت أو لشركة مصرح لها في الكويت اذا كانت الأسهم أو السندات مطروحة للاكتتاب العام وذلك بالاستثناء من المادة ٧٧ من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٦٠ الخاص بالشركات التجارية .
أما اذا كان الترخيص خاصا بمزاولة عمليات بيع الأسهم أو السندات غير المطروحة في اكتتاب عام جاز أن يكون الترخيص لبنك في الكويت أو لوكيل كويتي تاجر .	أما اذا كان الترخيص خاصا بمزاولة عمليات بيع الأسهم أو السندات غير المطروحة في اكتتاب عام جاز ان يكون الترخيص لبنك في الكويت أو لشركة مصرح لها في الكويت أو لوكيل كويتي تاجر .

وقد وافق المجلس على هذا التعديل المقترح في المادة الثالثة من مشروع القانون المذكور أعلاه .

المادة الرابعة : تبقى على أصلها .

المادة الخامسة : تبقى على أصلها .

ولما لم يكن من اعتراض فقد أعلن سعادة الرئيس موافقة المجلس على مشروع القانون حسب التعديل . الذى أقره المجلس .

ثم تلا سيادة الأمين العام البند السادس من جدول الأعمال والمتعلق باقتراح السيد العضو المحترم مبارك عبد العزيز الحساوى حول تعديل قانون الوظائف العامة .

السيد خليفة طلال الجرى : اقتراح السيد مبارك الحساوى وجيه ويشكر عليه ولكن اعتقد اننا كنا ناقشنا هذا الموضوع عند بحثنا للمادة " ١٢٥ " من مشروع الدستور حسب ما يذكر الأخ مبارك ناقشنا في السابق .

السيد مبارك عبد العزيز الحساوى : في الحقيقة سؤال الأخ خليفة عن نقاش المجلس حول المادة " ١٢٥ " تضمن آراء بعض أعضاء المجلس حيث أرادوا أن يكون في الدستور . وهذه المادة لن تضاف الى الدستور مثل ما فهمنا من السيد الخبير وأنا أعرف ان هذا هو الحال في جميع الدول الأخرى . فالذى أحب أن أؤكده في هذا الاقتراح انه شيء وارد ويجب ان يتولى الوظيفة الكبيرة الكويتي الأصيل وهذا حق من حقوق المواطنين أعتقد ان أعضاء المجلس يوافقون على هذا الاقتراح .

السيد سعود العبد العزيز العبد الرزاق : حول المادة " ١٢٥ " أظن أنه سبق وأن قدم اقتراح بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٦٢ حول هذا الموضوع

سعادة الرئيس : الاقتراح لمن .

السيد سعود العبد العزيز العبد الرزاق : للسيد مبارك الحساوي .

سعادة الرئيس : هل تقدم بنفس الاقتراح ؟

السيد سعود العبد الرزاق : وهذا اقتراح آخر وعلى كل حال نشكره . وانني لأشكر لجنة الدستور في جلستها المنعقدة يوم الخميس الماضي والتي أخذت قرارها بالاجماع على أن تشرح في المذكرة التفسيرية ان الوزير ووكيل الوزارة ومساعدة يجب أن يكونوا كويتيين فهذا اعتبر ان الموضوع هذا قد انتهى ويذكره السيد الخبير في المذكرة التفسيرية حسب ما اتفقنا عليه الخميس الماضي .

السيد يوسف خالد المخلد : مثل ما تفضل الزميل سعود العبد الرزاق هناك اقتراح قبل خمسة أشهر رفع الى مجلس الوزراء سيحال الى ديوان الموظفين حول تعديل قانون الوظائف العامة ، فمنذ ذلك الوقت لحد الآن لم نعرف عنه شيء لهذا أطلب الاسراع في هذا الموضوع .

سعادة الرئيس : أحد عنده اعتراض غير الاثنين (مشيرا بذلك للسيدين سعود العبد الرزاق ويوسف المخلد)

سعادة الرئيس : هل تريدون التصويت على هذا الاقتراح ؟

وساد القاعة تشاور صامت بين الاعضاء وبعد تشاور سعادة الرئيس مع السادة الأعضاء رأوا عدم ضرورة التصويت على هذا الاقتراح بل الموافقة على احالته الى مجلس الوزراء كتوصية من المجلس التأسيسي .

ولما لم يكن من اعتراض نقد وافق المجلس على احالة الاقتراح الى مجلس الوزراء .

ثم تلا سيادة الأمين العام البند السابع من جدول الأعمال والمتعلق بمشروع قانون تنظيم البلدية كما تلا سيادته كتاب الاحالة .

سعادة الرئيس : يحال الى اللجنة المختصة .

السيد عبد الله اللاني : سعادة الرئيس ، قانون البلدية جاءنا أمس ولم ندرسه ولم نفهمه فكيف تريدنا أن نناقشه .

سعادة الرئيس : لن نناقشه الآن بل سنحيله الى اللجنة .

السيد خليفة طلال الجرى : بالنسبة للجنة التثمين في البلدية هل هم الى الأبد أو القانون يحدد هذا الموضوع ؟

سعادة الرئيس : الآن ليس وقت المناقشة بل يحال القانون الى اللجنة المختصة .

سعادة الشيخ سالم العلي : أريد أن أبدي بعض الأجوبة على الأخوان الذين تكلموا عن التنظيم وعن لجنة التثمين وعن كل شيء والذي أظنه أنهم لا يفقهم المجلس البلدي واختصاصاته وقانونه الحالي السائد في المجلس والقانون الذي عدل وعن تركيب ننتبي من دراسته . هذا وأن بعض الأخوان تكلموا بعض الكلام عن الحكومة وبعض أعمالها والحكومة تعرف انها ليست مقصرة في كل شيء برفع مستوى البلد ورفاهيته والمجلس البلدي يحب أن تعرفوا بأن اعضائه ليسوا مقصرين في واجبهم الذي عليهم وهم منتخبون وغير مفروضين فرض . والاخوان هنا يعرفون أن فيهم الكفاءة فيما يقومون به من حمل لذلك أحب أن ألفت نظر الأخوان عند بحثهم لبعض المواضيع أن لا يتطرقوا لها بل يكتبون بها كتابا ينشرون به جميع ما يرونه وباستطاعة المجلس أن يحيل هذا الكتاب الى المجلس البلدي لان المجلس يتكون من ١٢ عضوا وعندهم آراءهم وتفكيرهم للتنظيم الحالي وفي مستقبل البلد وفي تطوره ورفع رفع مستواه العمراني . وكل الناس الذين بنوا من قبل من المعلومات التي عندي والتقارير الموجودة في البلدية هناك أشخاص بنوا منذ ثماني سنوات وست سنوات والآن تأسنوا وهدموا وعادوا ليبنوا من جديد وهناك ملفات موجودة وهناك رخص وسعادتك سبق تعرف عنها في وقت ما كنت في البلدية . هذا وأرجو من الأخوان عندما يتطرقون هنا في المجلس الى المجلس البلدي والهيئة القائمة على ادارة المجلس البلدي نرجو منهم من الآن ورايح أن يكتبوا كتابه أي موضوع يريدون بحثه اذ هنا في المجلس لجان كلجنة المرافق العامة التي يمكننا ان تجتمع مع بعض أعضاء المجلس البلدي ليدرسوا جميع ما يكون في خواطر الأعضاء المحترمين أعضاء المجلس التأسيسي . ويرفعونه مدروس من عدة نواحي كاملة الى المجلس التأسيسي والمجلس ينظر به نظرة عميقة ونظرة ترفع مستوى العمران في البلد . لأن كل شيء يبنى في الوقت الحاضر

سريع وارتجالي سيندم عليه في المستقبل • لذلك المجلس البلدى مجتهد لا يعمل لليوم وانما يعمل للاجيال القادمة في البلد • لا من جهة التنظيم ولا من جهة السكن ولا من جهة موافق الحكومة التي تفتحها في المستقبل •

ولما لم يكن من شيء آخر نقد أعلن سعادة رئيس المجلس اختتام الجلسة في تمام الساعة التاسعة صباحا •

الأمين العام　　الرئيس